أروقة ثقافية

أعدها/رضي القعود

انطلاق ملتقى القاهرة الثالث للإبداع الروائي العربي

□ انطلقت بدار الأوبرا المصرية فعاليات ملتقى القاهرة الثالث للإبداع الروائي العربي، تحت عنوان «الرواية والتاريخ».
يشارك بالملتقى حوالي (٢٠٠) روائي وناقد ومؤرخ يمثلون (٢٠) دولة عربية وأجنبية، وقد افتتح كلمة الملتقى الروائي المصري نجيب محفوظ، الحاصل على جائزة نوبل في الآداب، ألقاها نيابة عنه الكاتب المصري يوسف القعيد، أشار فيها إلى علاقاته مع الرواية، موضحاً أنه وجد نفسه في هذا النوع من العمل الأدبي.
وأضاف محفوظ أنه كتب ثلاث روايات متأثرة بالتاريخ الفرعوني وكان لديه مشروع لكتابة التاريخ المصري روائياً على غرار كتابات سيروالتر سكوت في رواياته في القرن التاسع عشر عن تاريخ إسكتلندا، مشدداً على أن العلاقة بين الرواية والتاريخ وطيدة، وأن هناك جزءاً من التاريخ لم يكتبه المؤرخون.
من جانبه نوه الكاتب الألماني شتيفان فايدنر في كلمة ألقاها نيابة عن الباحثين الأجانب إلى أهمية مثل هذا الملتقى كإحدى الحلقات في سلسلة حوارات تهدف إلى التفاعل الثقافي والتواصل بين الحضارات بعد أن أخبر العرب حقيقة الانفتاح على الآخر (على حد قوله).
كما دعا الباحثون العرب في كلمتهم إلى معايشة ما وصفوه بالهم الكبير في العالم العربي شرقاً وغرباً، حاثين على الاهتمام بقضايا تتجاوز حدود الفرد باعتبار أن التاريخ تصنعه المجتمعات.
وفي أولى جلسات الملتقى أشار الكاتب اللبناني رفيق رضا صيداوي في بحثه «بين رواية التاريخ والرواية كتاريخ»، إلى وجود تحول في فهم التاريخ أسهم في تشكيل رافد أساسي من بين الروافد التي تصب في الرؤية الإبداعية للرواية الحديثة.
ومن المقرر أن يناقش الملتقى في (٣٥) جلسة بحثية محاور، منها «الرواية بين التاريخ والأسطورة»، «حدود حرية الروائي في التعامل مع وقائع التاريخ وأحداثه»، «تحولات الرواية التاريخية في الأدب العربي»، «تحديد ماهية الرواية التاريخية»، «اليهودي في التخييل الروائي العربي خارج فلسطين».
الجدير بالذكر أن الدورة تحمل اسم الروائي العربي البارز عبدالرحمن منيف الذي حصل على جائزة الملتقى في دورته الأولى.

رحيل التشكيلية الجزائرية عائشة حداد

□ رحلت الأسبوع الماضي الفنانة التشكيلية الجزائرية عائشة حداد عن عمر ناهز (٦٨) عاماً، بعد طول معاناة من مرض عضال ألزمها الفراش وتلقت العلاج لعدة أشهر في فرنسا قبل أن تقرر العودة لاستكماله ببلادها.
يشار إلى أن عائشة تعد واحدة من ألمع التشكيليين الجزائريين، وهي مجاهدة شاركت في ثورة تحرير بلادها، وبعد الاستقلال واصلت تعليمها في الفنون التشكيلية بالمدرسة العليا للفنون الجميلة بالعاصمة الجزائرية، وتتلمذت على يد الفنان التشكيلي الفرنسي كامي لوروا، ونظمت عائشة أول معرض لها عام ١٩٧١م وشاركت في عدد كبير من المهرجانات التشكيلية في عشرات من عواصم العالم وحققت نجاحاً كبيراً.

العثور على كتاب مسروق لبورخيس بالأرجنتين

□ نجحت الشرطة الاتحادية الأرجنتينية في استعادة نسخة الطبعة الأولى من كتاب الأشعار للكاتبخورخي لويس بورخيس بعنوان «قمر من الأمام» صدر عام ١٩٢٥م، وكان ينتمي إلى مجموعة أوراسيو بورسيل، وسرقه قبل أكثر من عام.
يقدر ثمن النسخة بنحو (١٠) آلاف دولار، وكانت معروضة في معرض للكتب في بوينس إيرس، وذكرت صحيفة «كلارين» الأرجنتينية أن النسخة تضم إهداء بخط بورخيس إلى الكاتب الأرجنتيني ركياردو جيرالديس ورسماً على غلافها بريشة نورا بورخيس وتزيينات للفنانة ماريا كلمينسيا.
وأشار جامع الأعمال الفنية إليخاندرو فاكارو إلى أن هذا العمل للكاتب الأرجنتيني الشهير مطلوب لأن بورخيس عندما بدأ بإصدار أعماله الكاملة عام ١٩٦٩م صحح قصائد أصلية وحذف بعضاً منها أيضاً.

معرض صور عن عمان في حفل باليونسكو

□ نظم وفد سلطنة عمان الدائم لدى اليونسكو بباريس معرضاً عمانياً شمل مجموعة من اللوحات والصور والأفلام الوثائقية عن السلطنة وعن الإنجازات الحضارية في الفترة الأخيرة.
جاء المعرض في إطار الحفل الذي أقامته رابطة المندوبين الدائمين لدى اليونسكو تكريماً للسلطنة على الزيارة الثقافية الاستطلاعية الناجحة التي جرى تنظيمها للسفراء المندوبين الدائمين للدول لدى اليونسكو في نوفمبر الماضي، حيث زاروا السلطنة وتعرفوا على مختلف أوجه حياتها المعاصرة وعلى مختلف معالمها الحضارية.

هيكل يفتتح معرض لوحات النوبة لمنير كنعان

□ قام الكاتب محمد حسنين هيكل بافتتاح معرض «لوحات النوبة» للفنان التشكيلي الراحل منير كنعان، وذلك في مجمع الفنون بالزمالك، ويستمر المعرض حتى العاشر من الشهر الحالي.
ووفقاً لما جاء بجريدة (الأهرام) فإن الكاتبة الصحفية سناء البيسي، رئيسة تحرير مجلة (نصف الدنيا)، وزوجه الفنان الراحل، كانت قد نظمت هذا المعرض الذي حضره مجموعة من كبار المسؤولين والمهتمين بالحركة الفنية التشكيلية.

تنمية إنسانية أم عولمة؟

أفكار نقدية حول تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٢-٢٠٠٣م)

□ يقدم هذا الكتاب مجموعة من الأفكار النقدية حول تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (٢٠٠٢م) والثاني (٢٠٠٣م) انطلاقاً من تساؤل عن سر الاهتمام الدولي وتبعاً لمقالات نشرت حولهما، ويرى المؤلف أن المدعو إليه هو المجتمع الذي يحمل «معرفة» تابعة لـ «مجتمع المعرفة العالمي»، ولسنا أمام خيار بين علم وجهل، وإنما أمام مشروع لتبعية جديدة يراد لنا أن نذهب إليها بأقدامنا، ونحن نظن أننا نخرج من الجهل إلى المعرفة.

عرض/إبراهيم غرايبة

التجزئة والدولة القطرية

□ يبرز التقرير (٢٠٠٢م) أهمية التعاون العربي في فصله الثامن، وهي النقطة التي يمكن أن ترى إيجابية فيه، وإن لم تحظ النظرة العامة إلاّ بمرور خاطف من دون تركيز أو اهتمام، ودون أن يضع الكاتب في حسبانه إشكالية التجزئة والمشروع القطري الذي ينزع إلى عدم التعاون والتنسيق، كما لم يضع في حسابه النظام العالمي السائد وتداعياته من قبل، فهو لا يرى في إشكالية التجزئة مشكلة عربية - عربية، وهي في الوقت نفسه استراتيجية دولية إزاء البلاد العربية، ومن ثم فهي أكبر معوقات التنمية بعد العامل الخارجي.
المطالبة بالتعاون العربي تقتضي تشخيصاً دقيقاً لهذه الإشكالية، إشكالية فشل محاولات العمل العربي المشترك، مع إبقاء الاستراتيجية الدولية وسياسات المشروع الصهيوني إزاء المحافظة على حال التجزئة والفرقة فيما بين الدول العربية وتغذية التناقضات فيما بينها، ما لم يحدث هذا التشخيص ويربط بالعامل الخارجي تبقى الدعوة إلى التعاون العربي ضمن إطار التمني وإن كانت الضرورة تحتمها والقناعة بألاّ مخرج من ورطة الوضع العربي ولا فرصة للنهوض إلاّ بها على الأقل، وهذا ما لم يحدده التقرير الأول بتركيزه فقط على النواقص الداخلية المتمثلة في نقص الحرية ونقص المعرفة ونقص تمكين المرأة من ممارسة حرياتها.
وتناول التقرير موضوع الاحتلال الإسرائيلي مسطحاً، فقد حصر كل المشاكل في الاحتلال ولم يرها في الصهيونية واستراتيجيتها وتهديدها للأمن القومي قطرياً وعربياً، كما لا يعطي أهمية للعامل الخارجي «الاستراتيجية الأمريكية بخاصة» في دعم الاحتلال والحيلولة دون تنفيذ أي قرار دولي لإنهائه.
وبالنسبة لموضوع العولمة فإن التقرير يقدم العولمة تقديماً اختزالياً، بحصرها في التطورات التقنية والمعرفة الكثيفة والسوق الحرة والقرية العالمية، ولم ير فيها جوانب الأمركة والهيمنة والاحتكار والنهب الاقتصادي غير المحدود، محتفظاً بصورتها التي رسمت في التسعينيات.
وكان من سوء حظ التقرير، وهو يخرج إلى النور أن يجد أن الكثير مما أشار إليه حول العولمة وما قدمه من صور للوضع العالمي ومستقبله قد أصبح موضع إعادة نظر حتى من أمريكا نفسها التي انسحبت من (١٤) اتفاقية دولية وراحت تسعى إلى إعادة المفاوضات حول اتفاقية التجارة العالمية.

التنمية الإنسانية والحرية

□ أشار التقرير إلى عرض سريع لأبعاد محددة في التنمية تعتبر كافية لتحقيق التشغيل الكامل والقضاء على الفقر في البلدان العربية، كما أنه لا يمكن تحقيق الفائدة المرجوة من مجموعة السياسات هذه إلاّ بتنفيذها كحزمة واحدة متضافرة.
وهنا يتساءل المؤلف: ما الذي سيجعل عملية التنمية تنحاز للفقراء؟ هل هي الحكومات؟ أم هي الشركات العالمية؟ أم شركات العولمة المحلية؟ أم ما يسميه القطاع الخاص الناشئ على الخصخصة وإعادة الهيكلة؟ أم مراكز البحوث؟ أم مؤلفو التقرير؟ أم هناك مشروع لحزب الفقراء؟ كيف تكون هناك استراتيجية أو حزمة سياسية لا تجيب عمّن هي القوى المنفذة وكيف؟

لقد تعامل التقرير مع مؤشر متوسط الدخل لإلغائه من خلال منهج «ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان» وهذا صحيح، لكنه قرر أن يسقط موضوع «الخبز» ما دام الإنسان لا يحيا بالخبز وحده، فيما نسي أن الخبز ضرورة أساسية لحياة الإنسان.
وتراه في أكثر من مناسبة يستخدم المنهج نفسه، فالإنتاج والتنمية الاقتصادية والزراعية - على سبيل المثال - من الضروريات، لكن هل تكفي وحدها، فالمعرفة جوهرية حتى للإنتاج والتنمية، أما النتيجة فهي إسقاط ما أقر بأنه ضروري ليبقي مكانه غيره كان تعايش الأمرين غير ممكن أو كان التركيز على أحدهما يلغي الآخر بدلاً من تحديد العلاقة المتبادلة والتأثير المتقابل فيما بينهما.

منهجية التقرير والواقع العربي

□ التقرير في عنوانه ومتنه ونتائجه تناول المجموعة العربية بكليتها كأنها كتلة واحدة موحدة، مع أن أكثر جداوله وبياناته لا يظهر فيها المجموع العربي، وإنما أدرجت الدول العربية فرادى، وفي الأغلب يدرج بعضها فقط، وهذا يطرح تساؤلات وهو كيف استطاع بهذه الطريقة أن يعمم أو يستخرج معدلات وسطية مبنية على مثل تلك البيانات؟
بالإضافة إلى ذلك نجد تناقضاً بيّناً بين مديحه لإنجازات كثيرة ومهمة بما في ذلك إنجازات في مجال الحريات السياسية في الدول العربية، فضلاً عن مديحه لإنجازات الدول فرادى وبالاسم، ثم يعطي الدول العربية صفراً عندما يتحدث عنها كمجموعة.
وليس ثمة معيار محدد أو معايير قياس ثابتة يستخدمها التقرير عند إجرائه للمقارنات بين البلاد العربية مجموعة أو مبعثرة وبين غيرها من الدول والمجموعات.
يشوب التقرير نقص في البيانات والمعلومات المعمقة والضرورية للقيام بمعاينة شاملة للتنمية الإنسانية، ومع ذلك قام بمعاينة شاملة للتنمية الإنسانية العربية، وخرج بنتائج قطعية لا تردد فيها ولا تحفظ، ولو على سبيل احترام نقص البيانات والمعلومات وسائر النواقص الأخرى.
يلاحظ من الجدول آخر التقرير أن المعدل العربي للتنمية الإنسانية العربية، وفقاً لمؤشراته ولما حسبه فريق العمل التابع للتقرير، في مستوى متوسط وليس كما أشار إليه في المتن مراراً من أنه متدن جداً.
ومن يدقق في الجدول أدناه يجد أربع دول عربية بدرجة «مرتفع» وإحدى عشرة بدرجة «متوسط» وثلاث دول بدرجة «منخفض» ومثلها بلا درجات، فالمعدل الوسطي يصبح بالضرورة، ووفقاً لمنهجه نفسه، في مرتبة متوسط إذا جمعت الدول ذات المعدل المرتفع (٤) دول مع الدول ذات المعدل المتوسط (١١) دولة، مقابل ثلاث دول منخفض ومثلها غير معروف، وهذا نموذج من عدم دقة التقرير في عدد من مواطنه ونوع من التناقض بين متنه وبياناته، لا سيما مقدمته.

الفشل مسؤولية العرب

□ نظراً لمنهج التقرير وروحه وبعض أحكامه القاطعة وتجاهله لكل ما أشار إليه في القسم الأول، فقد فهم بطريقة محددة من قبل معظم المعلقين في الصحافة الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية، وردد الفهم نفسه في ما بعد عدد من الساسة في الغرب والدولة الإسرائيلية، ومؤداه أن مسؤولية الفشل تقع على العرب وحدهم.
وبغض النظر عن أي اعتبارات، يرى المؤلف أن التقرير الأول ما كان من الممكن إلاّ أن يقود إلى تلك النتيجة، ومهما قيل عن الخبث والنوايا الشريرة عند مستغليه - وهذا صحيح - تظل المسؤولية في عنق التقرير لما احتواه من خلل متعدد الأوجه في منهجيته.
وعندما تعمد التقرير أن يغفل دور العوامل الخارجية من عهد الاستعمار إلى اليوم في تحمل جزء من المسؤولية في تدهور وضع التنمية العربية وغيرها من المشاكل العربية، وجعل كل المسؤولية داخلية عربية صرفة، فإنه يكون قد أخذ بالمنهج المشهور عالمياً، من حيث اعتبار قضايا الفقر والمرض والتخلف أو تدهور أوضاع بلدان العالم الثالث التي انخرطت في العولمة أو التي اتبعت وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مسؤولية تقع تبعاتها على عاتق الفقراء والأوضاع الداخلية.
وقد أصبح شعار «الحكم الصالح» يستخدم اليوم من أجل إلقاء المسؤولية كلها على فقراء العالم بلا أي تبرير للفساد، ولإعفاء العولمة من المسؤولية، كل ذلك لابتزاز الدول وانتزاع المزيد من التنازلات.

مجتمع المعرفة

□ يركز تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣م على مجتمع المعرفة، والمتأمل في النصين الخاتمين للتقرير يجد أنهما أعطيا الأولوية لضرورة الكفاح لتغيير النظام العالمي السائد وبناء نظام عالمي جديد أكثر عدالة بشرط أن يتخلص العرب من فرقتهم وتشرذمهم، وإلاّ فلن تقوم للعرب فرصة جادة من أجل إقامة مجتمع المعرفة وبناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي.
وهنا يرى المؤلف أنه كان على التقرير أن يتمسك بهذه الخاتمة وروحها ويقيم بنيانه عليها حتى يصل إليها، لا أن يهبط بها في آخر صفحتين بالكتاب، كما يهبط المظلي من طائرة محلقة في الأجواء، ولو فعل لاختصر المسافة بين تقريره وناقديه، وبكلمات أخرى أن جوهر هذين النصين هو جوهر النقد الذي يحمله هذا الكتيب للتقريرين.
وسيكون من العبث محاولة توفيق هذا الطرح الجديد المتقدم مع سابقه، التقرير الأول ومع بنية التقرير الثاني نفسه، وذلك لأن الإشارة إلى المعوقات الخارجية، وفي مقدمتها العولمة وحماية حقوق الملكية الفكرية، لا تبقيها إلاّ مجرد سلبيات أو مخاطر تتعايش مع فرص هائلة تتيحها العولمة، لكن أين هذه الفرص في التطبيق العملي على بلدان العالم الثالث بما فيها الأرجنتين التي امتدحها وعاد إلى امتداحها في التقرير الثاني، بالرجوع إلى بيانات ١٩٩٨م؟ والأرجنتين الآن في مأزق هائل، وبالتحديد بسبب اندماجها الطبيعي في العولمة، لا سيما في عهد الرئيس السابق كارلوس منعم.
ومن ناحية أخرى فقد شدد التقرير الثاني أكثر بكثير من سابقه على أهمية التعاون العربي في كل مشاريع الإصلاح والتطوير التي اقترحها لمختلف مجالات المعرفة، إلى حد القول وبحق «ولن نمل تكرار أن فرصة أي بلد عربي أياً كان في الفوز منفرداً في حرب المعرفة هذه تكاد تكون معدومة، ومن ثم فإن دروب الفوز تمر عبر تعاون عربي يستهدف الوحدة على صورة منطقة مواطنة عربية حرة».
إن تقرير ٢٠٠٣م سار على نهج سابقه، وإن اختلف عنه جزئياً بالنسبة إلى إشكالية العلاقة بين الخارج والداخل.
وهنا تنشأ بالضرورة إشكالية جديدة هي فقر التقريرين إلى معرفة العلاقة بين عملية إصلاح الذات «أو التغيير الداخلي» وتلك التحديات، وذلك حين يتناول إصلاح الذات كأنها في واد و التحديات المشار إليها في واد آخر، ومن ثم يعتبر الأخيرة عملياً في حالة خمود وانتظار إلى أن يتشكل «مجتمع المعرفة» وننعم بالحرية وتمكين المرأة من ممارسة حقوقها.
أما على المستوى الاقتصادي فلا علاقة للتقرير بضغوط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والديون الخارجية، فضلاً عن عدم معرفته بتأثير النظام الاقتصادي العالمي الجائر في تبادلاته التجارية بحق بلدان العالم الثالث - وليس العرب فقط - سلبياً في التنمية.
والعجيب أنه لا يلاحظ كيف تتدخل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأمريكا وأوروبا وعدد من الموظفين التكنوقراط ليفرضوا تغيير القوانين ويحددوا علاقة الدولة والمجتمع بالاقتصاد والخدمات الصحية والسياسات التعليمية والاجتماعية والتعريفية الجمركية والضرائب والسوق وحرية الاستثمار الخارجي وحقوق الملكية الفكرية، وحتى خصخصة الماء والثروات الأساسية وصولاً إلى فرض الاتفاقات الدولية على القوانين المحلية.
ونحن - كما يرى المؤلف - أمام مشكلة أولويات بين التركيز على الإنتاج والصناعة والزراعة أساساً والتقنيات المرافقة، أو التركيز على تطوير المعرفة في مجال التعليم والتدريب والبحث والتطوير العلمي.
وبديهي أن تحديد الأولوية هو الذي يتقرر على أساسه حجم الاستثمار في كل من المجالين، ولكنه مثل وضع العربة أمام الحصان في هذه المعادلة الدقيقة، وهو يقلب الهرم فتصبح قاعدته المعرفة ورأسه النتاج وتطور تقاناته.
ولو أن التقرير قال إن العلاقة بين الأمرين متحركة في تبادل الأولوية لكان أكثر توازناً، ولكن سيصبح من الضروري عندئذ أن يحدد لماذا سيركز على هذه الأولوية.
هذا الارتباك هو الذي يجعله يقول في إحدى صفحاته إنه يجب التركيز على تطوير الإنتاج، وفي صفحة أخرى إنه يجب إعطاء الأولوية لتطوير منظومة الابتكار، ولكن التدقيق في اتجاه التقرير العام يؤكد أن موضوع التطوير الصناعي والإنتاجي والتقني المصاحب لا يحظى بالأولوية، بل يهبط إلى مستوى متدن أمام أولوية المعرفة، ولهذا يطالب الدولة بأن تتحول من دعم الاستثمارات في التنمية التقليدية إلى معرفة الكثيفة أو الكثيفة على أن تكون الزيادة كبيرة.
ثم يتسع هذا الانسلاخ عن الواقع الخاص بمجتمعاتنا ومستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي، حين يفهم مقصوده من المعرفة الكثيفة، بأنها المعرفة العلمية والتقانية والبحثية في مستواها العالمي، كما هي في المجتمعات الأكثر تقدماً.
ولو افترضنا جدلاً بأن هذه ممكنة التحقيق، لتطلب بناء سقف معرفة في مجتمعاتنا لا علاقة له بأوضاعها المعطاة وحاجاتها النابعة من مستواها الاقتصادي الاجتماعي وإمكانياتها وقتاً وجهداً كبيرين، لأن بناءه في الظرف الحالي يجعله سقفاً بلا قاعدة ولا جدران.

البنك الدولي واقتصاد المعرفة

□ إن المعادلة هنا مقلوبة على رأسها وغير متوازنة بين تطوير الزراعة والصناعة «وقبل ذلك حمايتهما من التدهور مع الخضوع للعولمة»، وتطوير المعرفة بما يتماشى والمستوى الراهن من أنماط الإنتاج والقدرات الإنتاجية، وبما يستتبع تلبية حاجتها من البحث والتطوير وليس حاجات اللحاق بمجتمع المعرفة العالمي والسوق العالمية.
وبهذا لا تصبح المعرفة بمعناها الكثيف صاحبة الأولوية وفي توجه ميزانيات الدول، بل تظل تابعة لأولوية دعم الزراعة وحماية الصناعات الوطنية وإقامة السوق العربية المشتركة والتشديد على سياسة التكامل العربي.

اتفاق تعاون بين اليونسكو وإدارة «ناسا» الفضائية

■.. أبرم مؤخراً اتفاق تعاون بين اليونسكو والإدارة الوطنية لشؤون الملاحة الجوية والفضاء (NASA) الأمريكية ،وقعه في واشنطن العاصمة كويشيرو ماتسورا، مدير عام اليونسكو، وفريدريك د. غريغوري، مدير مساعد إدارة «ناسا».
وبحسب شروط هذا الاتفاق ،تنتفع اليونسكو بخبرة «ناسا» في مجال علوم الأرض وتكنولوجيا الفضاء، بهدف تعزيز عملها على صون مواقع التراث العالمي ومتابعة شبكة محميات المحيط الحيوي.
وسيستفاد من هذه الخبرة أيضا في إطار عمل اليونسكو المتعلق بالوقاية من الكوارث الطبيعية ،وبالتعليم وتعزيز القدرات في هذا المجال.
ترید اليونسكو تحسين فرص انتفاع الدول الأعضاء بخبرة «ناسا» ،وما لديها من معطيات الأقمار الصناعية ونتائج البحوث العلمية، وينتظر من هذا التعاون ان يزيد فعالية أعمال الصون ويقلل تكاليفها.
وينتظر منه أيضا أن يزيد مقدرة الدول الأعضاء على التخفيف من وطأة الكوارث الطبيعية، وقد أصبح هذا الأمر يتسم بأولوية منذ الكارثة الأخيرة التي سببتها موجة تسونامي ،ويحتل النقطة المركزية في عدد من برامج اليونسكو.
وفي مجال التعليم ،سيوسع التعاون مع «ناسا» نطاق برنامج اليونسكو التعليمي في مجال علوم الفضاء، وكذلك في أنشطة أخرى ترمي إلى حفز اهتمام الجمهور بالمواد العلمية.
يوطد هذا الاتفاق الشامل الأول بين «ناسا» واليونسكو التعاون القائم بينهما منذ زمن بعيد وهو يمثل أيضا أول اتفاق علمي بين اليونسكو ومنظمة أمريكية منذ عودة الولايات المتحدة إلى حضن المنظمة بصفة دولة عضو، في تشرين الاول/ أكتوبر ٢٠٠٣م.
وكانت اليونسكو قد أبدت اهتماما بالبرامج الفضائية، منذ بداية الستينيات حين بدأت العمل مع الاتحاد الدولي للملاحة الفضائية.
وخلال عام ١٩٩٢م، الذي أعلن سنة دولية للفضاء ،عملت اليونسكو على توعية الرأي العام بإسهام التكنولوجيا الفضائية ورصد الأرض في النهوض بنوعية الحياة.
ولما كانت اليونسكو تركز الاهتمام على ضرورة استعمال المعطيات المستمدة من الأقمار الصناعية استعمالا أفضل ،فقد عملت مع وكالات فضائية على وضع خطة لعشر سنوات لإنشاء شبكة الشبكات العالمية لرصد الأرض (CEOSS)، اعتمدها ٦٠ بلداً أثناء مؤتمر القمة العالمي الثالث لرصد الأرض ،الذي عقد في بروكسيل (بلجيكا) في شباط/ فبراير الماضي.
وأقامت اليونسكو أيضا شراكات مع وكالات فضائية أخرى ،في إطار مبادرتها المفتوحة بشأن استعمال التكنولوجيات الفضائية، من أجل مساندة قضية اتفاقية التراث العالمي ومحميات المحيط الحيوي.
استهلت هذه المبادرة أصلا مع الوكالة الفضائية الاوروبية، وأصبحت تضم وكالتي الفضاء الأرجنتينية والكندية ،والمركز الفضائي المغربي.
ويعكف حاليا كل من الوكالة الفضائية الهندية وأكاديمية العلوم الصينية، على وضع اللمسات الأخيرة لاتفاقي تعاون من أجل الانضمام إلى المبادرة التي انضوى تحت لوائها أيضا عدد من المؤسسات الاخرى للبحوث الفضائية ومن الجامعات.
ويتيح الاتفاق الجديد للتعاون الشامل بين اليونسكو و «ناسا» لهذا الشريك الأساسي الانضمام إلى هذه المبادرة.

رئيس فرع اتحاد الأدباء والكتّاب بأبين :

نفذنا ٨٩ فعالية شعرية وأدبية

أبين/فضل الشبيبي

□ نفذ فرع اتحاد الأدباء والكُتّاب بمحافظة أبين خلال الفترة الماضية (٨٩) فعالية شعرية وأدبية متنوعة ما بين إصدارات وتكريم وتوثيق.
ذكر ذلك الأستاذ محمد ناصر العولقي، رئيس فرع اتحاد الأدباء والكُتّاب بمحافظة أبين في تصريح لـ «الثورة»، مشيراً إلى أن الفرع أسهم في مساعدة العديد من الشعراء في إصدار دواوينهم ولأول مرة في المحافظة، وتم تكريم (٨) شعراء على مستوى المحافظة، وتم التوثيق لشعر ستة من الشعراء الشعبيين هم : محمد عوض المشطّر، علي بن جابر، أحمد عنبوبة، علوي عمر مبلغ، سعيد باشريمة، أبو بكر باسجبم.
وأوضح العولقي أن الفرع يستعد لعقد مؤتمره في ١٣ مارس وسط تحضيرات تشمل إقامة العديد من الفعاليات الشعرية والغنائية المتنوعة، مؤكداً أن المهندس فريد أحمد مجور، محافظ محافظة أبين، سلّم أرضية في حديقة ٧ يوليو بمدينة زنجبار لبناء مبنى للفرع في إطار دعم السلطة المحلية للمبدعين، حيث سيضع حجر الأساس لها في مايو القادم، وطالب العولقي الأدباء والكُتّاب إلى إنجاح مختلف التحضيرات الخاصة بعقد المؤتمر والخروج بقرارات تسهم في تطوير النواحي الثقافية والأدبية على مستوى المحافظة.